أوكرانيا: بعد وقف إطلاق النار هل أصبحت الفيديرالية أمراً واقعاً؟

■ حميدي العبدالله

منذ اندلاع الأزمة في أوكرانيا، بعد تدبير الحكومات الغربية لانقلاب شعبي مخابراتي على الحكومة الموالية لروسيا، طرحت روسيا حلاً للأزمة الأوكرانية، قائماً على الفيدرالية. طبعاً لا يشمل هذا الاقتراح جزيرة القرم التي استعادت روسيا سيادتها عليها بعد أن تخلت عنها في مطلع عقد الخمسينيات من القرن الماضي.

لكن حكومة كييف، المدعومة من الحكومات الغربية، رفضت الاقتراح الروسي، الأمر الذي أغلق الباب أمام الحلول السياسية السلمية للأزمة، ودفع البلاد نحو الحرب الأهلية التي كبّدت الطرفين خسائر بشرية واقتصادية هائلة.

اليوم بعد كلّ هذه الخسائر الهائلة يبدو أنّ كييف والحكومات الغربية أذعنت للشروط الروسية، إذ أنّ منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، أعلنت أنّ اتفاق وقف الإطلاق النار الذي تمّ التوصل إليه في القمة التي جمعت الرئيس الروسي مع الرئيس الأوكراني، تضمّن وضعاً خاصاً للمقاطعات الواقعة في جنوب وشرق أوكرانيا.

والمقصود بالوضع الخاص، هو الفيدرالية بعينها حتى وإنْ لم تسمِّ المنظمة هذا الوضع الخاص بالاسم، لأنه دون تكريس الواقع الفيدرالي بصيغ دستورية مفاوضات طويلة، وربما جولات جديدة من العنف، وحاجة موسكو إلى مزيد من الوقت لإقناع قادة المقاطعات الشرقية والجنوبية بالفيدرالية بديلاً عن الانفصال الكامل، لأنه من المعروف أنّ هذه المقاطعات أعلنت انفصالها عن أوكرانيا وتشكيل جمهوريات منفصلة، لكن مجرّد أن توافق كييف والدول الغربية على الاقتراح الروسي ووضعه ضمن الأسس السياسية لقرار وقف إطلاق النار، فهذا يعني أمرين على جانب كبير من الأهمية بالنسبة إلى روسيا، وحتى إلى المؤيدين لها في المقاطعات الشرقية والجنوبية:

ـ الأمر الأول، انتصار وجهة نظر روسيا وتغلّبها على رؤية الحكومات الغربية وحكومة كييف. فالدولة الفيدرالية تكرّس على الأقلّ وضعية أوكرانيا كدولة محايدة في الصراع بين روسيا والغرب، وهذا ما تضمّنه مشروع قانون صوّت عليه البرلمان الأوكراني في شهر حزيران 2010 بعد فوز «فيكتور يانكوفيتش» في الانتخابات، يؤكد وضع «عدم الانحياز» من جانب الدولة الأوكرانية. وهذه الصفة تحافظ على تجاور النفوذين الغربي والروسي بضمانات يصعب الانقلاب عليها، فالنفوذ الغربي مؤمّن من خلال الأقاليم الواقعة في غرب أوكرانيا، والنفوذ الروسي مؤمّن في الأقاليم الشرقية والجنوبية، وبالتالي سيكون من الصعب، بل من المستحيل انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، أو حلف «الناتو»، أو حتى التعاون مع الحكومات الغربية خارج الحدود التي توافق عليها روسيا.

ـ الأمر الثاني، فشل خطط الغرب في صدّ تمدّد روسيا وسعيها إلى استعادة نفوذها التاريخي في مجالها الحيوي، والحصيلة التي انتهت إليها المواجهة التي افتعلها الغرب لم تكن في مصلحته، وكانت أدنى مما تبقى له من نفوذ إثر اندلاع الأزمة الجورجية عام 2008، والأرجح أنّ هذه النتيجة التي تشكل نجاحاً لاستراتيجية الرئيس بوتين، سوف تدفع روسيا على المدى المتوسط نحو استعادة المزيد من النفوذ الذي خسرته في عقد التسعينيات بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، في أوروبا الشرقية، وفي جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق.

التفاهم السعودي ـ القطري

سادت الكثير من التحليلات الوسط الصحافي والسياسي والدبلوماسي، بصدد الأزمة التي عصفت بدول الخليج تحت عنوان الأزمة التي اجتاحت العلاقات السعودية ـ القطرية، خلال عقدين من الزمان، وانفجرت قبل أشهر.

ليس بعيداً عن متناول الجميع سرّ الخلاف، بتطاول قطر على دور الشقيق الخليجي الأكبر الذي يدير السياسية والمال بين شركائه الصغار، بمن فيهم من هو أكبر من الإمارة التي لا يتعدّى عدد سكانها ربع مليون نسمة.

منذ إنشائها لقناة «الجزيرة»، بدا تمادي قطر على هيئة مشروع مدروس وليس مجرّد نزوة يبرّرها المال الوافر وطموح أمير، ثم جاء «الربيع العربي» وظهرت قطر «زعيماً» لبلاد عربية لا تشكل الإمارة أكثر من حيّ من أحياء عواصمها، كما هو حال حي شبرا في القاهرة الذي يعدّ وحده ثلاثة ملايين، يعني دزينة من قطر.

في قلب الأزمة السورية ظهرت قطر إمارة تدير كل السياسات الأميركية في المنطقة بالوكالة، وترسم توازنات القوى في المنطقة ضمن الحلفاء، وتضع الممنوعات على الخصوم في قواعد التفاوض.

صارت قطر لاعباً أساسياً حتى بدأ الفشل في المشروع من مصر ووصولاً إلى تونس وليبيا، ودخلت السعودية ترعى الفشل القطري وتسرّع مفاعيله، لإعادة الصبي المشاغب إلى حجمه الحقيقي، فتبنّت حركة الشارع المصري وتفاعل جيشه، وقدّمت المال اللازم لذلك، ووظفت علاقاتها الدولية لتسويق الجنرال عبدالفتاح السيسي.

أصيب المشروع الإخواني بهزيمة في سورية، وتراجع في عموم المنطقة، وتتالت الصفعات... فرحل الأمير الكبير وجاء الأمير الصغير لدور قطري متواضع، يناسب حجم الإمارة وتحت إبط الشقيق السعودي الأكبر.

لم تنضبط قطر لأنّ في يدها أوراقاً كثيرة للاستعمال، من علاقتها بحركة حماس ذات الجذور الإخوانية، إلى علاقتها بتركيا وصولاً إلى إمساكها المبكر بـ«جبهة النصرة»، التي تقاتل في سورية ولبنان، وإمساك شريكها التركي بتنظيم «داعش» الذي صار يشكل عنواناً لأحداث المنطقة، وربما العالم.

من يمكن أن يكون البديل للعلاقة بالدولة السورية في المواجهة مع «داعش» على ضفة المعارضة السورية سوى «جبهة النصرة»، طالما أنّ المعارضة التي يسمّيها الأميركيون بالمعتدلة، تبخر آخر ألويتها بإبادة لواء أحرار الشام في ريف إدلب، وطالما أنّ البديل السعودي الذي تمثله الجبهة الإسلامة بقيادة زهران علوش، يعيش ظرفاً صعباً ومصيرياً في معارك جوبر ودوما في ريف دمشق؟

النصرة مقبولة «إسرائيلياً»، و«النصرة» فاعلة على الحدود اللبنانية ـ السورية، وفي جنوب سورية، وقطر جاهزة لوضعها في جدول أعمال الحلف الذي تتطلع السعودية لقيادته وتقديمه في خدمة الأميركي، ضمن حرب تحجيم «داعش» وإدارة حربها التي يتولاها التركي حليف قطر، بإمساك سوق النفط والممرات الآمنة عبر الحدود التركية مع سورية والعراق.

تمّ التفاهم بين قطر والسعودية على إبعاد قادة الإخوان المسلمين من الدوحة حبّاً وبدأوا يغادرون إلى ماليزيا وأندونيسيا، وقامت السعودية بالإيعاز إلى جماعتها في الحكومة اللبنانية برئاسة تمام سلام وعضوية نهاد المشنوق بالتوجه إلى الدوحة، وجرى قبول تكليف اللواء عباس ابراهيم بمهمة التفاوض، لأنّ أكثر من نصف التفاوض سيجري مع سورية حول الممرّات الآمنة لانسحاب مسلحي «داعش» نحو إمارتهم في الشمال، ومسلّحي «النصرة» نحو جبهتهم في الجنوب، من الجيب العرسالي المحاصر.

«توب نيوز»

العسكريون المخطوفون والرئاسة

– تمكن تنظيم «الإخوان المسلمين» عبر حكومتي الدوحة وأنقرة من الحصول على ضوء أخضر أميركي لتسلّم دفتي القيادة لـ«داعش» و«جبهة النصرة».

– يسعى الإخوان إلى ترميم المكانة الإقليمية المكسورة بما أصابهم في مصر وسورية من بوابة لبنان عبر «النصرة» و«داعش».

– تركيا تمسك بـ«داعش» من الحدود الآمنة والممرّ النفطي إلى حركة الرجال والبضائع، والدوحة تمسك بـ«النصرة» من المال والسلاح إلى الرعاية والتسويق.

– السعودية تمدّدت في مصر الجديدة، وهيمنت على لعبتها الخارجية، وقامت بتجميع كتائب وألوية المعارضة السورية في وجه «داعش» و«النصرة» وبدلا منهما باسم الجبهة الإسلامية.

– تقدّمت مصر المدعومة سعودياً للعب دور إقليمي من بوابة الرئاسة اللبنانية، وقدّمت الجبهة الإسلامية كبديل يمسك عنوان المعارضة السورية.

– ولادة «داعش» والحرب على ألوية الجبهة الإسلامية تعيدان السعودية إلى موقع دفاعي.

– خطف العسكريين اللبنانيين يضع المرشح الرئاسي اللبناني المدعوم مصرياً، وهو قائد الجيش، تحت ضغط دفتر شروط قطري تركي.

– المعادلة الرئاسية تدور على ترتيب أوراق مرشح تدعمه واشنطن يمكن تقديمه للتفاوض مع المقاومة التي فوّضت العماد ميشال عون.

التعليق السياسي

التحالف الدولي... إلباس الإرهاب ثوب الاعتدال للأهداف ذاتها

■ نسرين الديماسي

في الحادي عشر من أيلول، قبل ثلاثة عشر عاماً، تلمّس الشعب الأميركي خطر الإرهاب، وبات هذا التاريخ مطبوعاً في ذاكرة الأميركيين بوصفه هجوماً إرهابياً وحشياً، لم تستطع الولايات المتحدة الأميركية، (أقوى دولة في العالم) الحؤول دون وقوعه. لكنها في المقابل، وتحت مسمّى مكافحة الإرهاب، شنّت حروباً استهدفت بها دولاً ذات سيادة، في حين قويَ عضد الإرهاب وتمدّد.

في الحادي عشر من أيلول 2014 رعت الولايات المتحدة اجتماعاً في جدة ـ السعودية لتطلق حلفاً دولياً لمكافحة الإرهاب، يضمّ الدول التي لها باع طويل في دعم المجموعات الإرهابية وتمويلها، بينما تمّ استبعاد دول تحارب الإرهاب قولاً وفعلاً!

السؤال: هل اكتشفت الولايات المتحدة الأميركية أنّ وحش التطرف الذي صنعته ورعته لنشر «الفوضى الخلاقة» في المنطقة قد أصبح خطراً عليها؟ أم أنها أدركت أنّ هذه الأداة لا تستطيع تحقيق هدف إسقاط الدولة السورية وضرب المقاومة، وأنه لا بدّ من تغيير قواعد اللعبة لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي بالنسبة إلى أميركا وحليفتها «إسرائيل»؟

ما يثير العجب ويدفع الى طرح علامات استفهام كبيرة، هو أنّ الدول التي كانت ولا تزال أساسية في دعم المجموعات الإرهابية المتطرفة وتمويلها وتسليحها، على اختلاف تسمياتها، هي نفسها التي يتشكل منها التحالف الدولي ضدّ الإرهاب، فهل نحن أمام مرحلة جديدة من سياسة الخداع ومسلسل الحروب المفتوحة لتقويض سيادة الدول تحقيقاً لمخطط تفتيت المنطقة إتنياً ومذهبياً وطائفياً؟

ما هو لافت أنّ دولاً أساسية مثل روسيا والصين وايران وسورية لم تدعَ لكي تكون جزءاً من التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، علماً أنّ هذه الدول كانت ولا تزال تحذّر من الإرهاب وتحاربه. إذن... ما هو هدف هذا التحالف الذي تشكل تحت يافطة محاربة الإرهاب؟

حروب أميركا السابقة ضدّ الإرهاب لم تكن مشجعة، وبالتأكيد لم تكن مجدية، لأنّ هدف تلك الحروب هو فرض السطوة الأميركية على العالم وتكريس القطبية الواحدة، بعد انهيار الخصم التاريخي المتمثل بالاتحاد السوفياتي سابقاً... وقد نجحت الولايات المتحدة بتحقيق الجزء الأكبر من مصالحها في المنطقة بعد غزو العراق، وبالوصول إلى جمهورية آسيا الوسطى وتهديد الأمن القومي لروسيا الاتحادية التي اتجهت مع قيادتها الجديدة إلى لعب دور متنام ومؤثر على الساحتين الدولية والإقليمية.

الدور الروسي المؤثر والوازن، اصطدمت به الولايات المتحدة منذ شروعها بما يُسمى «الربيع العربي» مع حلفائها الأوروبيين و«إسرائيل» وبعض الدول الإقليمية والعربية، فقد توخّت واشنطن من «الربيع العربي» إسقاط المنطقة كلها، بهدف تصفية قضية فلسطين وتصفية المقاومة والدول الداعمة لها. لكن الاستعصاء الذي تمثل بسورية وقوى المقاومة والمحصّن بموقف روسي ـ إيراني، أفشلَ الأهداف التي توخّتها أميركا، وهذا ما يفسّر الاندفاعة الأميركية لممارسة ضغوط كبيرة على روسيا من خلال افتعال الأزمة الأوكرانية، ووضعها في وجه الروس، للضغط والمقايضة، بعدما استعادت روسيا موقعها في المعادلة الدولية ولم تعد أميركا هي الآمرة الناهية في هذه المعادلة.

الآن تحاول الإدارة الأميركية من خلال التحالف الدولي فرض أمر واقع، يبدأ بترميم قوة حلف «الناتو» ليشكل أداة التحالف الدولي، فتُضرب سورية بذريعة ضرب الإرهاب وتُستهدف المقاومة في لبنان وفلسطين تحت هذا العنوان ويُقسّم العراق.

من المؤكد أنّ التحالف الدولي بمكوّناته الراهنة لا يعكس نية أميركية بالتخلّص من الإرهاب، واللافت أنّ التصريحات والمواقف الأميركية لا تتحدّث عن اجتثاث الإرهاب، بل عن تطويقه، وبرغم صدور قرار عن مجلس الأمن الدولي (القرار 2710) بتجفيف منابع الإرهاب، فإنّ الولايات المتحدة التفّت على القرار الدولي بتشكيل تحالف يضمّ دولاً راعية للمجموعات الإرهابية المتطرفة.

والخطير هو أنّ تحالفاً دولياً يضمّ دولاً ثبت تورّطها في دعم الإرهاب، لا يمكن أن ينفذ حرباً حقيقية ضدّ الإرهاب والتطرف، فتوازياً مع الإعلان عن قيام الحلف الدولي تكفّلت السعودية بإقامة معسكرات تدريب على أراضيها لما يُسمّى «مقاتلي المعارضة السورية» ليشكلوا قوة تحت مُسمّى «المعارضة السورية المعتدلة» وتوفير كلّ الدعم التسليحي لهذه «المعارضة»، تحت عنوان محاربة «داعش» وأخواتها، ومحاربة الدولة السورية في الوقت عينه، وكلّ المؤشرات تدلّ إلى أنّ هذه «المعارضة» المسمّاة «معتدلة» ستشكل الصحن الذي سيضمّ المجموعات الإرهابية المتطرفة من «داعش» و«النصرة» وغيرهما! وهكذا ترتدي «داعش» ثوباً جديداً هو ثوب محاربة الإرهاب، فيتغيّر الاسم لكن الهدف يبقى واحداً وهو القضاء على سورية والمقاومة في لبنان. والداعم يبقى هو نفسه وإنْ ارتدى ثوباً جديداً هو ثوب محاربة الإرهاب، بعد أن قرّر خلع ثوبه المضمّخ بدماء الأبرياء، والتنصّل من مسؤوليته عن الجرائم الوحشية التي ارتكبت بحق الآمنين في سورية والعراق ولبنان وفلسطين.

ما من شك أنّ شبهات كبيرة تحوم حول التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، فالعدو «الاسرائيلي» هو المستفيد الأول، إذ يسعى هذا العدو إلى إقامة ما يشبه المنطقة العازلة قبالة القنيطرة السورية. فقد بات الدعم الصهيوني واضحاً للمجموعات الإرهابية في تلك المنطقة حتى تشكل سياجاً حدودياً للكيان الصهيوني على غرار الشريط الحدودي الذي أقامه جيش العملاء في لبنان. وسيتفرّغ هذا العدو لاستكمال مخططه بهدم المسجد الأقصى وبناء المستوطنات وتهويد الأرض الفلسطينية، الأمر الذي تعتبره «إسرائيل» نقطة الوصول إلى تحقيق حلمها بقيام «دولة إسرائيل من الفرات الى النيل».

بناء على ما تقدم، فإنّ أمام التحالف الدولي عقبات كبيرة، إذ انّ سورية، وهي الدولة المعنية الى جانب العراق في مواجهة الإرهاب، لن تمنح هذا التحالف شرعية لضرب مناطق سورية تحت ذريعة ضرب الإرهاب، كما أنّ روسيا لن تمنحه شرعية على المستوى الدولي، والمواقف الروسية واضحة بهذا الخصوص، وقد اعلن وزير خارجيتها أنّ روسيا ستحارب الإرهاب تحت راية الأمم المتحدة وبمشاركة سورية وايران، وكذلك المواقف الإيرانية ومواقف الصين ودول البريكس والألبا.

روسيا وايران لن تقفا مكتوفتي الأيدي، فقد صرّح الرئيس بوتين أنّ أميركا تستغلّ إحياء «الناتو» ليس كمنظمة عسكرية، بل كإحدى الأدوات المحورية للسياسة الخارجية الأميركية من أجل حشد أتباع لها وتخويفهم بتهديد خارجي مزعوم.

أما لبنان الذي أكد بلسان وزير خارجيته أنه شريك في التحالف الدولي، فإنه قد لا يكون كذلك، إذ انّ الحكومة اللبنانية لا تزال تسير في سياسة «النأي»، وحين تغادر هذه السياسة، فالأوْلى بها أن تنسّق مع الدولة السورية لمحاربة الإرهاب الذي يشكل تهديداً مشتركاً. ومن المعروف أنّ لبنان محكوم بتوازنات خارجية وداخلية، وقرار الإنضمام الى التحالف الأميركي لن يكون متيسّراً بمعزل عن اشتراك سورية وايران وروسيا.

الحلف الدولي الأميركي قد يخلط الأوراق، وهناك دول بدأت تتحسّس التداعيات، فتركيا التي لم توقّع على حلف جدة، بدأت تتلمّس الخطر المحدق بها في حال نجحت سورية بفتح ممرات لعبور المجموعات الإرهابية وحصرها على الحدود مع تركيا، والأمر ذاته على الحدود مع الأردن.

إذن... الحلف الدولي يواجه عقبات، خصوصاً أنّ إيران رفضت الاشتراك في التحالف وتمسك بالكثير من خيوط اللعبة وهي مستمرة بدعم حركات المقاومة التي ستقف رافضة التدخل الأميركي، في حين أنّ الردّ الروسي الهادئ البعيد عن الصخب يتقاطع ويتفاعل مع الأداء الإيراني البارد، ما قد يوقع أميركا في فخ محاولتها إلباس الإرهاب ثوب الاعتدال، ويؤسّس لقيام حلف دولي لمحاربة الإرهاب بقيادة روسيا.

استراتيجية حماية المملكة من عنفها...

■ جهاد سعد*

صرخة الملك السعودي المدوّية في وجه السفراء الأجانب كانت على الأرجح استغاثة، لا من «داعش» الموصل بل من أنصاره في المملكة.

في بداية الحرب على سورية كانت المملكة تنتج عنفها وتصدّره إلى سورية كما فعلت منذ بداية الاحتلال الأميركي للعراق، خزان العنف الذي تملؤه الوهابية بتعاليمها وفضائياتها كان يجد منفذاً الى دول الجوار العربي بعد أفغانستان، وكان يُستغلّ لتسجيل نقاط لصالح المملكة وحليفتها الاستراتيجية سياسياً أينما ذهب.

فكلّ قطرة دم بريئة تسيل في مدن العراق كانت ولا تزال تمنع العراق من النهوض كدولة، وتؤكد حاجته إلى الرعاية الأميركية، وتحرّض رؤوساً حامية من الخليج على الهجرة الى ساحة «الجهاد» المفتوحة، ولم يقصّر السياسيون العراقيون بصراعاتهم في تهيئة بيئة حاضنة للإجرام بكلّ أشكاله.

ومن العراق الى سورية كان من الضروري أن ينتقل الإرهاب التكفيري، بعد أن انتفخ وتعولم، وازداد خبرة وحدّة وشدّة بفضل خبرة بقايا البعث العراقي الذي لم يكن إسلامياً في يوم من الأيام، هذا الحزب الذي كان مسؤولاً عن كلّ كوارث العراق على مدى عقود هيّأت له الولايات المتحدة حاضنة في سجن «بوكو» ليحصل ذلك السفاح بينه وبين الإرهاب التكفيري تحت عين ونظر «السي. آي. إي.» فينتج ما يُسمّى في طفولته «داع» وفي شبابه «داعش»، كما يُستفاد من الدراسة القيّمة لهيثم مناع «أموال الإمارة».

يوجد شبه إجماع من المراقبين على أنّ الموصل سقطت بقوة المال السياسي لا بتفوّق عسكري «لداعش»، العملية كانت استخباراتية أمنية أكثر مما كانت عسكرية، فالقوة العراقية العسكرية ومؤسسات الدولة انسحبت بقدرة قادر، من المحافظ الذي خرج تحت عين «داعش» الى أربيل، الى أصغر ضابط وجندي عراقي.

تكرار الخطأ نفسه

الخطأ نفسه الذي ارتكبته المملكة مع صدام حسين عندما تصدّر الحرب على إيران، تمّ ارتكابه للمرة الثانية مع «داعش» لإسقاط الدولة السورية وتفكيكها، وكما أحسّ صدام بجنون العظمة وفائض القوة فاجتاح الكويت، وجدت «داعش» نفسها أمام مساحة وإمكانيات عسكرية ومالية وبشرية أكبر من أن تكون إمارة فأعلنتها «خلافة»، وشرعت دولة الخلافة فوراً في تغيير خارطة المنطقة مهدّدة بالتمدّد في كل الاتجاهات...

أمام هذا التمدّد لا تجد دول الخليج نفسها وعلى رأسها المملكة العربية السعودية محصّنة بما يكفي، بل على العكس تبدو كأنها الطرف الأضعف بسبب عدة عوامل أهمّها:

1 ـ إنّ فتاوى التحريض على «داعش» وغيره من التنظيمات المتطرفة لا تزال طرية في الذاكرة السعودية، خاصة عند جمهور المتأثرين بفكر «إخوان نجد» الذين لا يكتفون بنصرة «داعش» بالمال والرجال، بل يعتبرونها الدولة الممثلة للوهابية، كما هي في «الأصل»، وليس كما يمارسها النظام السعودي، وتكفي نظرة خاطفة على أدبيات هؤلاء الوهابيين المتطرفين لتظهير المشهد الذي يواجهه النظام السعودي الآن، خذ مثلاً هذا المقطع من كتاب «الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية» لمؤلفه الشيخ أبي محمد عاصم المقدسي، والكتاب متوفر على الأنترنت على منبر التوحيد والجهاد»: إنّ فهدا اليوم يشدّ الرّحال إلى ارض أسياده وأسياد أبيه في بريطانيا العظمى، وتتناقل وسائل الإعلام في أنحاء العالم صورة حامي الحرمين بين الملكة البريطانية وأمّها... وهو يرتدي صليب النّصارى وشعار الماسونية للدّرجة (18) ... لم تعد العلاقات سرّاً. بل علانية، ورايات الصليب ترفرف اليوم في شوارع جدّة والرّياض وغيرها إلى جنب راية التّوحيد! وفوق سفارات الأولياء ومؤسساتهم. والنّصارى وغيرهم معزّزون مكرّمون لا يعرفون جهاداً ولا جزيةً ولا صغاراً! (ص13) وفي الصفحة التالية يقول: «وفي السعودية اليوم عدّة قواعد سعودية أميركية، يعترف وزير الداخلية بأنّ القائمين على إدارتها صليبيون أميركان لمصالح مشتركة لكلا البلدين. (لاحظ الهامش أيضاً لأنه من الاقتباس).

2 ـ فيما تتمتع الدول العربية السنية بحصانة ايديولوجية ناتجة عن اعتناقها المذاهب الأربعة المشهورة لأهل السنة، بما فيها سورية ومصر وتونس وغيرها، لا يجد دعاة الدفاع عن النظام السعودي من المبلغين نصاً واحداً في أدبيات الوهابية يقنع ضحاياهم بأنّ «داعش» على خطأ، بل على العكس كلما تعمّقت في دراسة تاريخ الوهابية التي انتشرت في الحجاز بالسيف، وقرأت فتاوى التكفير لكلّ من هو غير وهابي وغير موحد على طريقتهم يتضح لك عمق الأزمة الحالية للنظام على صعيد إعادة غسل الأدمغة في الاتجاه المعاكس.

3 ـ أدى فشل الحملة على سورية ولو جزئياً وظهور بوادر خطر عودة التكفيريين الى ديارهم الى صدور أمر ملكي يجرّم القتال خارج الحدود، ثم تبعته فتاوى تحريم القتال خارج الحدود، مما يعني كنتيجة طبيعية حبس العنف السعودي داخل الحدود، هذا العنف المرشح للانفجار هذه المرة في الداخل مما يضع مصير النظام على حافة الهاوية ويُنذر بحرب أهلية بين وهابية الإخوان ووهابية النظام.

من هنا تأتي ضرورة زيادة الحضور الأميركي في الداخل السعودي ويتمّ تغليف هذه الحماية الأميركية للنظام بنقل معسكرات تدريب المعارضة السورية الى الطائف بحسب الاقتراح البندري القديم، فما هي مهمة هذه المعسكرات؟

أولاً: كشف الراغبين بالقتال من السعوديين وسوْقهم الى معسكرات غسل أدمغة، ثم إعادة تصديرهم لاستكمال العملية التي بدأت بالحرب على العراق وسورية. ولو سقطت الدولة السورية لكانت الحروب بين الإمارات المذهبية أتون احتراق الذين يكفّرون النظام السعودي مما يضمن عمر أطول للنظام السعودي من دون أن ننسى الاستفادة «الاسرائيلية» من حروب الإمارات من جهة أخرى.

ثانياً: تهيئة جيش وهابي تابع للنظام لمواجهة أنصار وهابية ـ «داعش» في الداخل تحت عنوان اعتدال وتطرف.

تلزيم الأمن الداخلي في الخليج لأميركا المفلسة

مما يعني تطوّر الوجود الأميركي من مستوى قواعد عسكرية تسيّج الأنظمة الخليجية لحماية النفط ومصالح «إسرائيل» والتحريض ضدّ إيران، الى مستوى تلزيم أميركا المفلسة الأمن الداخلي في الخليج العربي انطلاقاً من المملكة مما يعتبر أهمّ استثمار أميركي في تاريخ العلاقة بين الناهب والمنهوب.

ولذلك على بعبع «داعش» أن يكون طويل العمر، لما يمنحه من فرص عمل واستثمار للشركة الكبرى المسمّاة الولايات المتحدة الأميركية سواء على مستوى الداخل الخليجي أو المحيط الإقليمي برمّته.

تدريجياً مهّدت الاستراتيجية المعلنة لقتال «داعش» الى حروب سنية — سنية بين الفصائل المعارضة في سورية، على الأقلّ بين «داعش» من جهة وبين بقية الفصائل التي ستنضوي بالسياسة او بالاغتيالات لمعسكر جدة... ولما كان لكلّ فصيل امتداداته في الخليج العربي فإنّ الحروب الأهلية خارج الخليج بالوكالة توشك أن تتحوّل الى حروب أهلية داخل الخليج بالأصالة.

مسار جهنمي خطط له العقل الصهيوني — الأميركي ضدّ هذه الأمة، وأدواته بكلّ أسف الضحايا أنفسهم...

فهل يستمرّ الخليجيون بتخريب بيوتهم بأيديهم؟... كلّ ما حدث ويحدث لا يبشر بصحوة خليجية تحميهم حقيقة وتحمي الأمن الإقليمي معهم.

* كاتب من لبنان

«داعش»... بابُ أميركا للنعيم وبابُ العرب للجحيم

■ فهد المهدي

الحراك السياسي الأميركي من أجل حشد أكبر عدد من الحلفاء الذين يمكنهم المشاركة في الضربة الجوية لمقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، بعد صمت طويل تجاه الأعمال الوحشية والعنيفة التي يقوم بها تنظيم «داعش» في العراق وسورية، يدعو إلى التساؤل والاستغراب حول التوقيت المتأخر لهذا الحراك، فهل تحرّكها هذا للقضاء على «داعش» كما تدّعي؟ أم أنه تحرّك تأديبي لتحجيم هذه الفقاعة الإرهابية فحسب؟

يبدو أنّ أحداث 11 أيلول لا تزال تخيّم بظلالها على المشهد العالمي والمشهد العربي بشكل خاص، حيث أصبح حدثاً متنقلاً بعناوين مختلفة وتطوّرات متسارعة، لينتج أكبر وأخطر أداة قتل إرهابية في العصر الحديث، ألا وهي «داعش» المنظمة التي صنعتها الولايات المتحدة الأميركية لتكون سلاحاً يدمّر البلدان العربية من الداخل ويقسّمها.

هناك دراسات لباحثين غربيين تؤكد أنّ منظمة «داعش» هي صناعة أميركية، الغرض منها إثارة الفوضى العارمة في أية دولة تخرج على سياسة أميركا وحليفتها «اسرائيل»، لتنتقل بذلك من الحرب المباشرة إلى الحرب بالوكالة، إذ وفرت لهذا التنظيم الإرهابي البيئة الملائمة وخلقت له الظروف للانتشار، فقد فجّرت وزيرة الخارجية الاميركية السابقة هيلاري كلينتون مفاجأة من الطراز الثقيل، عندما اعترفت بأنّ الإدارة الأميركية قامت بتأسيس ما يُسمّى بتنظيم «داعش».

ربما استطاعت واشنطن تحقيق بعض أهدافها في المنطقة من خلال هذا التنظيم الإرهابي، لكن يبدو أنّ هذه الأهداف أصبحت باهظة الثمن وتهدّد مصالحها الاستراتيجية في المنطقة العربية، فسارعت الى التحرك والحشد ضدّ هذا التنظيم الذي يحاول الخروج عن الخط الذي رسمته له.

لم تهتمّ أميركا للتحذيرات السورية والروسية من خطر «داعش» طوال أربع سنوات كونها تعلم انّ هذه المنظمة ما كانت لتستهدف مصالح الأميركيين أو حلفائهم في المنطقة العربية، لكن ما حدث أنّ الأميركيين بادروا في قصف «داعش» في العراق بدعوى إغاثة الأيزيديين في العراق، فردّت «داعش» بذبح ما تدّعي انهما صحافيين أميركيين انتقاماً لردع واشنطن عن محاربتهم واستهدافهم، مما جعل هذا التنظيم الإرهابي مصدر تهديد مباشر لها، ليظهر رئيسها باراك أوباما محذراً من هذا التنظيم وخطره على المنطقة العربية والعالم.

الحشد الذي تتزعّمه واشنطن لمحاربة تنظيم «داعش» الإرهابي لا يغني ولا يُسمن من جوع، فهو حشد استعراضي لقوى صنعت هذا التنظيم الإرهابي وموّلته، هدفه الحقيقي تقاسم غنائم هذا التنظيم الإرهابي في المنطقة العربية، هذا اولاً، وثانياً بناء تحالف لضرب سورية والمقاومة من خلال ما تمّ إعلانه عن استضافة معسكرات تدريب لمقاتلي المعارضة السورية تحت إشراف أميركي، لتتغيّر بذلك طبيعة ونوعية الحرب المقبلة في سورية.

مسارعة أميركا إلى التحالف الدولي والاقليمي من دون تدخل إيران وسورية فيه، يعيد إلى الأذهان مسرحية 11 أيلول التي كانت بوابة لتدخلات أميركية مباشرة في العراق وأفغانستان، لتبدأ مسرحية جديدة بمسمّيات جديدة، هدفها سورية والمقاومة، ليتمّ ضربهما تحت غطاء إقليمي ودولي، لتزيد الصورة الدموية في سورية، ولبرمجة الأوضاع الجديدة على قاعدة «لا يموت الديب ولا يفنى الغنم».

هذه الحرب التي يكتنفها الكثير من الغموض على تنظيم «داعش» والتي لن تحقق مبتغاها المرسوم لها في القضاء على هذا التنظيم الإرهابي، كونها تأتي من دول أسّست هذا التنظيم وموّلته ودرّبته لسنوات لتستثمره راهناً وبمباركة إقليمية ودولية في الدخول إلى حرب متنقلة لن تكون داخل العراق وسورية فحسب، بل ستنتقل الى لبنان وربما الى أبعد من ذلك لتصل الى دول أخرى في المنطقة، إذ صرّحت واشنطن أنّ ضربها لهذا التنظيم لا حدود له، بل سيشمل أي جغرافية يتواجد فيها هذا التنظيم، وهذا مؤشر خطير الى دوامة جديدة من الدماء، وتنفيذ مخطط التقسيم، وتدمير جميع القوى الإقليمية الموحدة.

حقيقة ما يجري أنّ واشنطن تسعى راهناً إلى رسم علاقات دولية جديدة في المنطقة ترتكز على شدّ الحبال بين القوى العالمية خاصة في ما بينها وبين روسيا والصين، لتكون الورقة الأخيرة في رصيدها والذي في اعتقادنا انها ستبوء بالفشل الذريع، لتكرّر بذلك ما حصل عام 2001 عندما قرّرت استهداف الحركات الإرهابية المتشددة في أفغانستان، فشنّت حرباً بقيادة الحلف الأطلسي وكلفها هذا الاستهداف الكثير، اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

تحرك أميركا وحلفاؤها لا يخدم مصلحة دول المنطقة لأنه منحاز بشكل فاضح ضدّ محور المقاومة، وهو في الوقت نفسه توريط أميركي غير مباشر لحلفائه في المنطقة، خاصة أغبياء آل سعود الذين سيقعون في فخ أميركي محكم، لن تقوم لهم بعده قائمة، فالاتفاق على تدريب عناصر سورية معارضة في الأراضي السعودية خطأ استراتيجي ستكون له عاقبة وخيمة ومدمّرة لمملكة آل سعود، فخشيتها من تمدّد تنظيم «داعش» إليها بفتح معسكرات تدريب مقتنعة من الشيطان الأميركي انه من أجل مصلحتها للقضاء على معارضيها في الداخل والخارج، وحماية لها من أن ينقلب عليها تنظيمها الإرهابي «داعش» الذي موّلته ودعمته فقد بات خطراً يهدّد سيدها الأميركي فكيف بها وهي تابعة، هو كمن يضع السكين على عنقه ليذبحها، فمكرها الدفين والسيّئ لأن تعمل أيّ شيء ومن دون أدنى تفكير من أجل اسقاط من يعارضها سيحيق بها عاجلاً أم آجلاً.

واشنطن رغم ما تدعو اليه من تحالف إلا انها خائفة من حرب واسعة تطال مصالحها في المنطقة والعالم، وتُدخلها في صراع مباشر مع روسيا والصين وسورية وايران، لذلك حشدت قوى عالمية لتشكل جبهة قوية ضدّ هذه الدول، فذراعها الإرهابي العسكري التي تزعم محاربته والقضاء عليه خرج عن السيطرة ليشذّ عن الحدود المرسومة له في خلق دويلات على أسس طائفية، ويشكل تهديداً لمصالح واشنطن من خلال السيطرة على المناطق الاستراتيجية، خاصة آبار ومصافي النفط، فكان لا بدّ من تأديبه وتحجيمه لا القضاء عليه من ناحية، ومن ناحية أخرى الضغط على الدول التي ذكرناها آنفاً لتستجيب للمطالب الأميركية وحلفائها في المنطقة، فباب الإرهاب من دول الإرهاب هو بابٌ للنعيم ما دام يجعل العرب في الجحيم.

قالت جدتي...

محمد زعزوع

● صدّع مسلحو «النصرة» و«الحر» رؤوسنا بأنّ سورية ستكون مقبرة حزب الله... فلماذا يطالبون بخروجه من سورية؟

● المضحك أنهم يتهمون النظام السوري بأنه يهجّر السوريين من سورية! وفي الوقت نفسه يتهمونه بأنه يعمل على طرد النازحين السوريين في لبنان إلى سورية.

● لماذا لم يرف لـ«إسرائيل» جفن بعد سيطرة «النصرة» و«الحر» على المناطق المتاخمة لمواقع جيشها المحتلّ، ما داموا يقولون «إنّ النظام يحمي حدود إسرائيل»...؟ (حبل الكذب قصير)

● ما دامت «إسرائيل» تريد بقاء النظام السوري، كما يقول بعض المعارضين، فلماذا توجه له الضربات الجوية بينما لا ترمي من يريدون إسقاطه من «نصرة» و«حر» ولو بوَردة، وخصوصاً بعدما ساعدتهم لكي يصبحوا على أبوابها.